بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة المجمعة

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

عمادة البحث العلمي

دليل اخلاقيات البحث العلمى بجامعة المجمعة

مقدمة

تسعى الجامعات العريقة والناشئة الى ترسيخ اخلاقيات النشر العلمى بين منسوبيها، إذ أن انتاج كم من البحوث العلمية ونشرها دون مراعاة اخلاقيات النشر العلمى يعتبر من دروب المخاطرة بسمعة الجامعة، ومن ثم يجب ترسيخ المناخ وتهيئة البنية التحتية والنظم الإكاديمية بما يدعم ويحافظ على اخلاقيات النشر العلمى.

ويهدف هذا الدليل إلى توضيح الإجراءات والآليات التى تعتمد عليها عمادة البحث العلمى بجامعة المجمعة فى دعم اخلاقيات النشر العلمى، حيث يتم عرض لإجراءات ومعايير أخلاقيات البحث العلمى التى اتبعتها عمادة البحث العلمى بجامعة المجمعة والمرتبطة بتمويل المشروعات البحثية، والميثاق الأخلاقي لكل من الباحثين بالجامعة والمحكمين من داخل وخارج الجامعة، والميثاق الأخلاقي لقواعد النشر بالمجلات العلمية بجامعة المجمعة.

وتأمل عمادة البحث العلمى بتوفير هذه الإجراءات العمل على التحقق من التزام إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والفنيين والطلاب والموظفين بأخلاقيات البحوث العلمية، حيث تسعى إلى ترسيخ اخلاقيات النشر العلمى بين منسوبيها، إذ أن انتاج كم من البحوث العلمية ونشرها دون مراعاة اخلاقيات النشر العلمى يعتبر من دروب المخاطرة بسمعة الجامعة، ومن ثم يجب ترسيخ المناخ وتهيئة البنية التحتية والنظم الإكاديمية بما يدعم ويحافظ على اخلاقيات النشر العلمى.

محاور الدليل

يتناول الدليل خمسة محاور هى:

المحورالأول: معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة لجميع الأطراف المعنية في النشر العلمي.

المحور الثاني: الميثاق الأخلاقي بجامعة المجمعة في تمويل المشروعات البحثية.

المحور الثالث: الميثاق الأخلاقي للباحثين بجامعة المجمعة.

المحور الرابع: الميثاق الأخلاقي للمحكمين بجامعة المجمعة.

المحور الخامس: الميثاق الأخلاقي لقواعد النشر بالمجلات العلمية بجامعة المجمعة

وفيما يلى تناولاً لكل محور من هذه المحاور لإلقاء الضوء على القواعد التى ينبغى مراعاتها من أجل الالتزام بمعايير السلوك الاخلاقى فى النشر العلمى:

المحورالأول: معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة لجميع الأطراف المعنية في النشر العلمى

تسعى اخلاقيات البحوث العلمية- بصفة عامة- إلى التحقق من التزام إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس والفنيين والطلاب والموظفين بهذه الأخلاقيات، كما تسلط هذه الإرشادات الضوء على حقوق الباحثين مثل الحرية الأكاديمية، وتوفير البيئة المحفزة للبحث العلمي، والموارد والمرافق والخدمات المناسبة بالجامعة وغيرها، موضحةً مسئوليات الباحثين الأكاديمية، ومسؤوليتهم تجاه المجتمع، وتحقيق العدل، واحترام الفرد، وعدم التمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس، وعدم إساءة استخدام السلطة وغيرها.

ويتعين على الباحثين في جامعة المجمعة السعي لتحقيق أعلى معايير التفوق البحثي مع الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في أثناء مزاولة الأنشطة البحثية، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، والأنظمة القانونية ذات الصلة.

فغياب اللوائح التنظيمية قد تتسبب بانتهاك الباحثين لحقوق بعضهم البعض والمؤسسات التى يعملون فيها بالإضافة الى حقوق المجتمع.

وفيما يلى نلقى الضوء على الأطراف المعنية بأخلاقيات البحوث العلمية والتى هي في أمس الحاجة لوجود لوائح تنظيمية لأخلاقيات البحوث العلمية والنشر العلمي، حيث يتم إبراز النقاط التي تُظهر الحاجة إلى ضرورة صياغة مجموعة اللوائح لكى يتم الحد من الانتهاكات العلمية لأخلاقيات البحوث العلمية والنشر العلمي.

1.الباحث والفريق البحثي

- مسؤوليات رئيس فريق البحث تجاه الباحثين المتعاونين أو/ ومساعدي البحث والتدريس.
- معاملة أفراد الفريق البحثي، وخاصة عند إبرام الاتفاقيات البحثية، وتقسيم المخصصات والعوائد البحثية بينهم.
- مسؤولية الباحث تجاه من تجري عليهم الأبحاث وتجاه المؤسسة التي يعمل فيها.
- تضارب المصالح الشخصية والوظيفية الأكاديمية منها والمالية.
- السطو الأكاديمي بأشكاله وسياقاته المختلفة Plagiarism.
- حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات المترتبة على الأبحاث العلمية.
- استغلال المعلومات أو الاستيلاء على حقوق الملكية الفكرية المقررة للغير.
- الاستخدام غير المصرح به من نتائج البحوث السرية، مما يشكل تجاوزاً للقيم الأكاديمية والأعراف العلمية.
- استعمال الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي.

- الخلافات بين الباحثين ومدى مساهمة كل منهم في البحث.

2.الجامعات والمؤسسات البحثية

- التعاون بين المؤسسات الصناعية والتجارية من جهة والأكاديمية من الجهة الأخرى مع التأكيد على الحقوق والواجبات وتضارب المصالح الشخصية والمالية وغيرها للباحثين وللممولين فيما يتعلق بأجراء البحوث وتعميم نتائجها.
- استعمال الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي.
- تضارب المصلحة الشخصية الخاصة مع الالتزامات المهنية والعلمية للباحث والتي قد تؤثر على نتائج البحث.
- حقوق الباحثين والمؤسسات الداعمة.
- حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات المترتبة على الأبحاث العلمية.
- ملكية الاختراعات والاكتشافات لأعضاء هيئة التدريس التي تمت أثناء خدمتهم في الجامعة.
- لجان النظر في مخالفات البحث العلمي.
- الاستخدام غير القانوني وغير المرخص لممتلكات الجامعة ومعداتها.
- التجارب على الأجنة والأنسجة.
- استخدام الحيوانات في التجارب العلمية.

3.المجتمع

- حرية الباحثين في نشر نتائج بحوثهم دون أخذ موافقة الممولين للمشروع البحثى وبما لا يمس أمن ومصلحة البلاد، أو الإضرار بالمجتمع.
- إتاحة الفرصة للجميع للاطلاع على نتائج البحوث والدراسات ضمن إطار زمني محدد وبطريقة مسؤولة، وبما لا يمس أمن ومصلحة البلاد، أو يخل بحقوق المشاركين في البحوث من البشر.
- تفهم حاجات ومشاكل المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، بحيث تراعي البحوث العلمية تلك الحاجات والمشاكل لتسهم في حلها وتنميتها.
- الاعتداء على حقوق الأفراد الأساسية المشاركين في تنفيذ البحوث.
- المخاطر التي تنجم عن الأبحاث العلمية وتهدد البيئة، أو المجتمع، أو البشر، أو الحيوانات.
- التعامل مع الأشخاص محدودي الفهم أو الإدراك ، سواء أكان ذلك بسبب صغر السن، كعديمي التمييز كالأطفال الرضع والأطفال الصغار، أو كان ذلك بسبب الاختلال العقلي الذى يؤثر على تمييز الشخص، فتنقص من أهليته كالمتخلفين عقليا، ومرضى الغيبوبة وكذلك المشردين.
- المبادئ التي يجب أن تراعى من الباحثين في أثناء علاقتهم البحثية التطبيقية على البشر.
- اهتمام الباحثين بمجالات تعزيز المعرفة مع عرض نتائج الأبحاث كما هي.
- مشاركة العينات والمبحوثين في الدراسة التطبيقية للبحث بضغوط معينة ودون الحصول على موافقتهم

4.الناشر/المجلة العلمية

- التعامل مع الباحثين منذ تلقى البحث للنشر وحتى اتمام النشر.
- التعامل مع المحكمين وما يتطلبه من نزاهة وشفافية وسرية.
- السطو الأكاديمي بأشكاله وسياقاته المختلفة Plagiarism.
- الخلافات بين الباحثين ومدى مساهمة كل منهم في البحث.
- إجراءات المحافظة على حقوق الباحثين والمؤسسات الداعمة.

5.عمادة البحث العلمي:

- التشجيع على مشاركة الباحثين في الأنشطة البحثية المختلفة في بيئة خالية من التمييز أو التعصب.
- توفير المعدات والمرافق والخدمات للباحثين، وتشجيعهم للحصول على موارد إضافية من مصادر التمويل الخارجية في إطار الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.
- سياسات تحكيم البحوث الممولة من موارد الجامعة.
- حق الباحثين في الإعتراض الموضوعي على نتائج التحكيم.

- تشجيع الباحثين على إجراء مشاريع بحثية مشتركة مع زملائهم الباحثين في الجامعة أو في غيرها من المؤسسات المحلية والأجنبية، وتعزيز المشاركة بين ذوي التخصصات المختلفة في المجالات البحثية المتنوعة.

- اجراءات متابعة البحوث أثناء فترة إعدادها حتى يتم الانتهاء منها ونشرها.

- ترشيح البحوث والباحثين المتميزين لجوائز التميز البحثى.

المحورالثانى: الميثاق الأخلاقى بجامعة المجمعة فى تمويل المشروعات البحثية

سعت عمادة البحث العلمي بجامعة المجمعة ومنذ تأسيسها في شهر 9 من عام 1431هـ على تشجيع البحوث العلمية المدعومة من الجامعة، ومن أجل ذلك تعمل باستمرار على صياغة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تعمل على الحفاظ على اخلاقيات البحوث العمية وتحد من انتهاكها. ومن ضمن هذه اللوائح التنظيمية ما يلى:

- الأولوية في دعم البحوث العلمية الممولة من الجامعة تكون للبحوث التي تراعى الأولويات البحثية التي تعمل على تنمية المجتمع المحلى والمساعدة في حل المشاكل التي يعانى منها المجتمع على اختلاف مؤسساته وأطيافه.

- لا يجوز أن يكون عضو هيئة التدريس باحث رئيس فى أكثر من بحث واحد،، بحيث يتم إعطاء الفرصة لأكبر عدد من الباحثين للحصول على دعم لمشروعاتهم البحثية.

- لا يجوز تبديل الأدوار بين باحث رئيس وباحث مشارك لنفس الباحثين فى مشروعين بحثيين.

- يجوز مشاركة باحثين من خارج الجامعة أو من جامعات أخرى ولكن بعد توفير بيانات عن مدى الاحتياج اليهم في البحث، والمساهمة المتوقعة منهم في إثراء البحث. ولمركز البحوث المختص أن يبدى رأيه عن هذه المشاركة من عدمها.

- يجب أن يلتزم الباحث بإنجاز بالبحث على النحو الوارد في مقترح المشروع البحثي الذي تمت الموافقة عليه للدعم، وفى حال الرغبة في التعديل يجب الحصول على موافقة مسبقة من عمادة البحث العلمي مع ضرورة وجود مبررات قوية لهذا التغيير.

- فى حالة عدم قدرة الباحث الرئيس على إكمال المشروع لسبب خارج عن إرادته وتقدّره عمادة البحث العلمي، فإن الباحث المشارك الذي يرد اسمه بعد الباحث الرئيس في المشروع البحثي يقع على عاتقه استكمال البحث. وفي حالة عدم وجود باحثين مشاركين فإنه يتم إلغاء دعم المشروع البحثي.

- تعتبر الأجهزة والمعدات وبرامج الحاسب الآلي اللازمة لإتمام المشروع البحثي، والتي يتم تأمينها بواسطة إدارة المشتريات ملكاً لمركز البحوث المختص، ويجب على الباحث الرئيس إعادتها للمركز بعد الانتهاء من استخدامها في البحث.

- يتعهد الباحث الرئيس بإعداد تقارير متابعة دورية توضح نسب الإنجاز في البحث، وبحيث يتم صرف المستحقات وفق ما ورد بهذه التقارير من إنجاز.

- تتحقق مراكز البحوث من المعلومات الواردة في تقرير الإنجاز، بحيث تؤيد التجارب والتحاليل والمقابلات الشخصية بما يدعمها من مستندات، مع قيام الباحثين بتوفير نسخ ورقية والكترونية من الجزء المنجز وكذلك التجارب المعملية وغيرها.

- النشر العلمي شرط أساسي لإتمام صرف باقي مستحقات الباحثين ووفقاً لشروط العقد، كما يعد من معايير دعم مشاريع الأبحاث المستقبلية للباحث.

المحور الثالث: الميثاق الأخلاقي للباحثين بجامعة المجمعة

- في حالة اختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمحكمين للمقترح البحثي، يتم تزويد الباحث بنسخة من تقرير التحكيم، وللباحث الحق في الرد على تقرير المحكمين والذى يقدم لمركز البحوث التابع له والذى يتم رفعه للعمادة لكى تتخذ الإجراءات المناسبة وآلية القرار النهائي.

- حالة عدم إمكانية استمرار الباحث الرئيس في استكمال البحث لأي سبب من الأسباب يتبع أحد الخيارين التاليين:

N - استكمال مشروع البحث باختيار أحد الباحثين المشاركين كباحث رئيس، وذلك بتوصية من مجلس عمادة البحث العلمي وموافقة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.

O - فى حالة عدم قدرة الباحث المشارك على استكمال المشروع البحثي، يتم إيقاف المشروع وتصفيته وإعادة المبالغ المتبقية من اعتماداته إلى ميزانية البحوث بالجامعة.

- يتولى الباحث الرئيس تقديم ما يفيد قبول البحث النهائي للنشر، ويرفق ثلاثة نسخ أصلية للبحث بما في ذلك أصول الرسوم و الأفلام ووسائل التوضيح وغير ذلك إلى مركز البحوث المختص، وكذلك التقرير المالي الختامي للبحث.

- في حالة عدم النشر أو عدم إرفاق خطاب الموافقة على النشر بعد مضي ستة أشهر من العام المالي التالي للعام الذي تم التوقيع فيه، يصبح البحث ملكا للجامعة ممثلة في عمادة

البحث العلمي تتصرف فيه وفق المصلحة العامة التي يقررها مجلس عمادة البحث العلمي. ولا يحق للباحث التصرف في البحث سواء بالنشر أم غيره.

- يجب أن يشير الباحثين عند نشر نتائج البحوث في المجلات والدوريات العلمية المحكمة الى الدعم المقدم من عمادة البحث العلمى، وبما لا يخل بحقوق الباحثين في مشاركتهم لأية حقوق تنتج عن البحث كبراءة الاختراع وغيرها.

- يتعهد الباحث الرئيس أو الفريق البحثي أنه لن يفشى في أي وقت من الأوقات سواء كان ذلك خلال فترة إنجاز المشروع أم بعدها لأي شخص أو شركة أو مؤسسة أية معلومات سرية أو مضمون أي صيغة أو قاعدة تكون مملوكة للجامعة أو أي طريقة أو عملية أو أسلوب تصنيع أو تركيب أو تجهيز أية منتجات قد تكتشف أو تخترع خلال إنجاز المشروع.

- فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عليها من التزامات أو استحقاقات مالية، فإنه يتم الاتفاق بين الجامعة والباحثين حول توزيع نسبة العائد منها لكل طرف وتؤخذ أنظمة لوائح مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في هذا المجال كمرجع يستعان به.

- لكي يتم تسجيل أي براءات قابلة للحماية على وجه مرضي يقوم الباحث الرئيس من وقت لآخر أو كما تطلب الجامعة وبدون إبطاء بإخطارها عن كافة الاختراعات أو التصميمات أو التحسينات أو الاكتشافات التي يتم الحصول عليها خلال تنفيذ المشروع أو بعده إذا كانت المعلومات الحاصلة بعد انتهاء المشروع مبنية على معلومات يحصل عليها خلال إنجاز المشروع.

- تسجيل جميع الحقوق القابلة للحماية لصالح الجامعة ويقوم الباحث/الفريق البحثي بتوقيع المستندات أو الأوراق اللازمة للتسجيل عند طلب الجامعة ذلك.

- يجب إلزاميا علي جميع اصحاب المشاريع الممولة الحصول على تصريح من لجنة البحوث الأخلاقية بالجامعة قبل بدء مشاريعهم التي تجرى على الإنسان / الحيوان، وللجنة الحق في تعديل او رفض اي مشروع اذا لم توافق على أي من الأساليب أو الإجراءات المستخدمة في البحث المقترح.

المحور الرابع: الميثاق الأخلاقي للمحكمين بجامعة المجمعة

التحكيم الداخلى:

- تتولى المراكز البحثية مهمة الفرز المبدئي للبحوث المقدمة للدعم، بحيث يتم التدقيق والتأكد من أن المشاريع البحثية أُعدت بطريقة علمية صحيحة وأن تخصصات الباحثين تتوافق مع موضوع البحث، وتحديد مدى مساهمة المقترح البحثى فى تحقيق الأولويات البحثية. مع التأكد من عدم وجود انتهاكات لأخلاقيات البحوث العلمية.

- ترسل المشروعات البحثية التي اجتازت مرحلة التقييم المبدئي سرياً إلى التحكيم الخارجي.

التحكيم الخارجي:

- يتولى عدد اثنين من المحكمين (المقيمين) تقييم مشاريع البحوث وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض حسب طبيعة بحوث كل مركز من مراكز البحوث. ويراعى حالات تضارب المصالح.
- يقوم كل مركز بالحصول على درجات التحكيم الخارجى لكل بحث، مع استخراج متوسط

درجة التحكيم لكل بحث.

- يقوم مديرو مراكز البحوث بعرض نتائج التحكيم على مجلس عمادة البحث العلمى، ويتم مناقشة البحوث التي تستحق الدعم فى ضوء الأولويات البحثية، ونتيجة التحكيم، والميزانية المتوقعة لإنجاز هذه المشروعات البحثية.
- يمكن دعم البحوث العلمية المتميزة خارج الأولويات البحثية فى ضوء التوصية من مركز البحوث المختص وفقاً لجودة الفكرة البحثية والإضافة العلمية.

المحور الخامس: الميثاق الأخلاقي لقواعد النشر بالمجلات العلمية بجامعة المجمعة

تصدر حاليا مجلتين فى جامعة المجمعة هما:

- مجلة المجمعة للعلوم الصحية
- مجلة العلوم الإنسانية والإدارية

وفيما يلى توضيحاً لأخلاقيات النشر بالمجلات التى تصدرها جامعة المجمعة:

اخلاقيات النشر

1. يتم الحصول على إقرار من الباحث الرئيس بأن البحث المقدم للنشر لم يسبق نشره او لم يرسل للنشر في ذات الوقت لمجلة أخرى أو تحت التحكيم في مجلة أخرى.
2. عند ارسال البحث للنشر للمجلة، يجب على الباحث الإفصاح عن أي مصالح شخصية أو مالية بينه وبين أي أشخاص أو جهات قد تؤثر على نتائج البحث.
3. عدم نشر أكثر من بحثين للباحث خلال العام الأكاديمي من أجل إعطاء فرصة متساوية للباحثين في التخصصات المختلفة لنشر أبحاثهم العلمية.

4. يقوم رئيس تحرير المجلة بالاطلاع على البحث المرسل للنشر لتحديد مدى ارساله كما هو للتحكيم او إعادته للباحث لتحسينه واعاده ارساله للمجلة أو بسبب رفضه. وقد يستعان بمحلل بيانات احصائية في حالة اشتمال البحث على استخدام أساليب احصائية لتحليل البيانات.

5. يتم ارسال البحث إلى عدد اثنين محكمين خارجيين مع توفير نموذج التحكيم المعد لذلك.

6. لا يجب الإفصاح عن اسماء المرضى مثلا أو الشركات أو غيرهم فى متن البحث إلا في الحالات التي يكون لذلك تأثير على نتائج البحث، وفى هذه الحالة لا بد من الحصول على موافقة خطية من الأطراف المعنية.

7. يجب على الباحث الرئيس الحصول على تصريح بإعادة استخدام بيانات وردت في مصادر أخرى منشورة إذا تطلب الأمر ذلك.

8. يجب توقيع الباحث الرئيس على "نموذج حقوق النشر" الذى بموجبه يخول المجلة في نشر البحث، وبحيث يتيح للمجلة التصرف في البحث المنشور وتوزيعه بعدة طريق من أجل توسيع دائرة انتشار المجلة.

9. يجوز للباحث استخدام بحثه المنشور في مجلات الجامعة للأغراض العلمية دون الحاجة للحصول على إذن خطى.

10. في حالة رغبة رئيس التحرير أو أعضاء هيئة التحرير من النشر في المجلة التابعين لها، فإنه ولأغراض الحيادية يتم تحيد شخص من داخل أعضاء هيئة التحرير أو من خارجها للإشراف على جميع الإجراءات المتعلقة بالبحث منذ استلامه وحتى النشر.